هوامش نقديّة على كتاب (النحو الوسيط) للدكتور سعد حسن عليوي

المدرس المساعد أحمد تيمور فليّح
مديريّة تربية بابل
Ahmedtaimor3@gmail.com

Critical margins on the book (Intermediate Grammar) by Dr. Saad Hassan Aliwi

Assistant lacturer Ahmed Taimour Flayyih
Directorate- General of Education in Babil

الخلاصة :

يتناول هذا البحث بالنقد والتقويم كتاباً من كتب النحو التعليميّ، وهو كتاب(النحو الوسيط) الّذي ألّفه الأستاذ الدكتور سعد حسن عليوي الزغيبيّ، وهذا الكتاب من الكتب المفيدة والمهمّة لطالب العلم؛ ولذلك أُقرّ منهجاً لتدريس مادّة النحو في كليّة التربية الأساسيّة، إذ تضمّن المفردات المطلوبة والمقرّة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقيّة، علاوة على ما فيه من فوائد إثرائية تعين الطالب على مواصلة مسيرته العلمية.

وعلى الرغم من محاسن هذا الكتاب بيد أنه لا يخلو من نقاط ضعف، والعصمة لأهلها، وقد حاولت في هذه الوريقات تسليط الضوء عليها ومحاولة تصحيحها.

الكلمات المفتاحية : النحو. النحو الوسيط. سعد حسن عليوي. النحو التعليميّ. النقد النحويّ.

Abstract:

This research deals with criticism and evaluation in one of the educational grammar books, which is the book (The Intermediate Grammar) which was written by Professor Dr. Saad Hassan Alawi Al-Zughaibi, and this book is one of the useful and important books for the student of knowledge, and it approved a curriculum for teaching grammar in the College of Basic Education, as the book included The vocabulary required and approved by the Iraqi Ministry of Higher Education and Scientific Research has enriching benefits that help the student to continue his scientific career.

However, this book on its merits is not without weaknesses. This research tried to shed light on them and try to correct them, and for this I wrote this research trying to correct some of the errors that I found in this book.

key words :grammar. mediator Grammar. Saad Hassan Aliwi. educational grammar. Grammar criticism.

مقدمة:

أمّا بعد. فيعدّ علم النحو من أبرز علوم العربيّة إن لم نقل هو أهمّها على الإطلاق، وقد كتب فيه المتقدّمون والمتأخرون مؤلفات كثيرة فاقت الحصر، ومن القضايا المهمّة التي حازت عناية العديد من النحويّين قضيّة نقد المصنّفات النحويّة، فقد ألّف فيه المتقدمون كتباً مهمة، منها كتاب (الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل) لابن السيد البطليوسيّ(ت٥٢١هـ)، وكتاب (الإفصاح ببعض ما جاء من الخلل في الإيضاح) لابن الطراوة النحويّ(ت٥٢٨هـ)؛ إذ يعدّ النقد والتقويم من أهمّ العوامل التي تسهم في نموّ العلوم وتطورها.

وقد حاولت في هذا البحث أن أواصل جهود هؤلاء النحويّين بنقد كتاب من الكتب التي أُلّفت حديثاً في النحو التعليميّ، وهو كتاب (النحو الوسيط) للدكتور سعد حسن عليوي، وهذا الكتاب أراد مؤلّفه أن يكون منهجاً دراسياً لمادّة النحو العربيّ في كليّة التربية الأساسيّة/ قسم اللغة العربيّة في مرحلة البكالوريوس، إذ كتبه على وفق المفردات الوزاريّة المقررة لدراسة علم النحو.

وقد رتّبت هذا البحث على خمسة مطالب:

فخصّصت المطلب الأوّل للخطأ في تقرير القاعدة، ومنه الخطأ في التعريفات والخطأ في الشروط.

وأمّا المطلب الثاني، فجعلته لمخالفة المصنّف لمبانيه.

وأمّا المطلب الثالث، فهو مخصّص لذكر بعض الأخطاء في الشواهد والأمثلة.

وأمّا المطلب الرابع، فهو لبيان خطأ المصنّف في شرح الألفيّة.

وأمّا المطلب الخامس، فخصّصته لذكر بعض الأخطاء اللغويّة والنحويّة والإملائيّة

وقد اعتمدت في هذا البحث مصادر عدّة، أبرزها كتاب سيبويه(ت١٨٠هـ) وشروح الألفية وكتب ابن هشام(ت٧٦١هـ) المختلفة، وغيرها من المصادر، وتأتي أهمية هذا البحث من كونه نقداً لكتاب من الكتب المعتمدة في الدراسة النحويّة؛ فتسليط الضوء على ما قد شابه من أخطاء يسهم في تصحيح المنهج الدراسيّ لمادّة اللغة العربيّة. والله من وراء القصد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المطلب الأول

الخطأ في تقرير القاعدة:

١/ شذوذ كي:

قال المصنّف: "هناك ثلاثة حروف شذّت في عملها الجر هي: (كي) و (متى) و (لعلّ) وأشير سابقاً ﴿إلى﴾ أنّ هذا المؤلّف لا يقف عند مواطن الشذوذ لمعرفة ما شذّ في الاستعمال من كلام العرب، وإنّما هذا للتأريخ اللغويّ؛ لأنّ استعمالها صار معدوماً فـ (كي) تقع حرف جر في موضعين:

١- إذا دخلت على (ما) الاستفهامية نحو (كيمَهْ؟) أي: لِمَة؟ فـ (ما) استفهامية مجرورة بـ (كي) وحُذفت ألفها لدخول حرف الجر عليها والهاء للسكت.

٢-قولك: (جئت كي أكرمَ زيداً) فـ (اكرم) فعل مضارع منصوب بـ (أنْ) بعد (كي) وأنْ والفعل مؤوّلان بمصدر، والتقدير: جئت كي إكرام زيد أي: لإكرام زيد"[١].

أقول: الكلام في (كي) ليْسَ صحيحاً على إطلاقه؛ إذ استعمال(كي) في الموضع الثاني ليْسَ معدوماً، بل هو شائع كما لا يخفى، بل الجملة التي مثل بها المصنّف(**جئت كي أكرمَ زيداً**) ليْسَت غريبة عن الاستعمال المتعارف لـ (كي)، فالاستعمال القليل لحرف الجر(كي) هو الاستعمال الأول فقط، لا أنّها حرف شاذّ على الإطلاق كما يظهر من عبارة المصنّف.

٢/ ما يتركب منه الكلام:

قال المصنّف: "والكلام لا يتركب إلا من اسمين نحو (زيدٌ ناجحٌ) أو من فعل واسم نحو (نجح زيدٌ) فلفظة (استقم) كلام مفيد؛ لأنّه مركّب من فعل وفاعل (استقم) فعل أمر وفاعله ضمير مستتر تقديره (أنت)"[٢].

أقول: قال ابن هشام في متن قطر الندى: "وأقلّ ائتلافه من اسمين؛ كـ (زيد قائم). أو فعل واسم؛ كـ (قام زيد)"[٣]. وقال في الشرح: "وما صرّحت به من أنّ ذلك هو أقلّ ما يتألف منه الكلام هو مراد النحويّين، وعبارة بعضهم توهم أنّه لا يكون إلّا من اسمين أو من فعل واسم"[٤]، وما ذكره ابن هشام هنا ردّ على التعبير الموهم الذي اختاره المصنّف.

٣/ تنوين الترنم وتنوين الغالي:

قال المصنّف: "وهناك نوعان من التنوين هما (تنوين الترّنم) و (التنوين الغالي)، وهذان لا يلحقان الاسم"[٥].

أقول: يرد على هذا الكلام إشكالان:

الأوّل: إنّ تنويني الترنم والغالي ليْسَا تنوينين[٦]حسب التعريف الذي ذكره المصنّف للتنوين، إذ عرّفه بأنّه "نون ساكنة تلحق آخر الاسم، أي تتبعه لفظاً لا خطاً"[٧]، نعم هما تنوينان حسب تعريف ابن الحاجب للتنوين، الذي عرفه بأنّه "نون ساكنة تتبع حركة الآخر، لا لتأكيد الفعل"[٨]، فلم يقيّده بالسقوط خطّاً، فهذا التعريف شامل لتنويني الترنم والغالي بخلاف تعريف المصنف والمشهور، فمن تبنّاه صحّ له أن يستثنيهما من كون التنوين علامة للاسم.

الثاني: إنّ سبب عدم عدّهما من علامات الاسم ليس لأنّهما (لا يلحقان الاسم) كما علّله المصنّف، بل لأنّهما يلحقان الاسم وغيره، فالصحيح تعبير ابن عقيل(ت٧٦٩هـ): "وأمّا تنوين الترنم والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف"[٩]؛ إذ عدم كونهما علامتين للاسم ليس لأنّهما لا تلحقانه، كما يقول المصنّف، بل لعدم اختصاصهما به، وبين الأمرين بون كما لا يخفى.

٤/ معنى إلى:

قال المصنّف: "الأصل في (إلى) أن تأتي لانتهاء الغاية مكانية كانت أو زمانية، فمثال (إلى) الدّالة على ابتداء الغاية المكانية قوله تعالى: {مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى}(١٠)، ومثال الدّالة على ابتداء الغاية الزمانية قوله تعالى: {ثُمَّ أَتِمُّواْ الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ}(١١)"(١٢).

أقول: ذكر المصنّف القاعدة صحيحة في بداية كلامه، ولما جاء بالشاهدين القرآنيين قلب القاعدة فجعلها لابتداء الغاية، وهذا من زلل القلم.

٥/ اشتراط كون الحال فضلة ومعنى الفضلة:

قال المصنّف: "واشترط النحاة أن تكون الحال فضلة، إذ يمكن الاستغناء عنها، ولكنّ هذا ليْسَ غالباً. فهناك من الأحوال لا يستغنى عنها، والجملة محتاجة اليها أشد الاحتياج، كقوله تعالى: {وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاء وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ}(١٣)، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ﴾(١٤)، فالحالان (لاعبين) و (كسالى) في الآيتين الكريمتين لا يُعدّان فضلة، لأنّ المعنى طالبهما"(١٥).

أقول: هذا الإشكال ربّما يرد إن عُرِّفَت الفضلة بأنّها ما يصحّ الاستغناء عنه، أو "يجوز أن يستغنى عنه في الكلام"(١٦) وأمّا إنْ عرفناها-كما هو الصحيح- بأنّها "ما ليْسَ ركناً في الإسناد"(١٧) فالإشكال المذكور غير وارد، فالفضلة هي "ما تجيء بعد استيفاء الجملة ركنيها الأساسيين من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر، وليْسَ معنى (الفضلة) أنّها من فضول الكلام ويصحّ الاستغناء عنها من حيث المعنى"(١٨)، بل حتى على القول بأنّ الفضلة هي ما يمكن الاستغناء عنه، فيمكن أن يكون مراد من قال هذا أنّه يمكن الاستغناء عنها من جهة اللفظ، وإن كان لا يمكن الاستغناء عنها من جهة المعنى.

ثم بناءً على رأي المصنّف كان عليه التعبير بـ (وهذا لا يكون دائماً)؛ إذ على مبناه يكون الاستغناء غالبيّاً لا دائميّاً، فلا يناسب أن يقول: (وهذا ليْسَ غالباً).

٦/ الفرق بين الضرورة وتناسب الألفاظ:

قال المصنّف: "يجوز في الضرورة صرف ما لا يُصرف، وذلك لتناسب الألفاظ، كما في قوله تعالى: {سَلَاسِلَا وَأَغْلَالاً وَسَعِيراً}(١٩)، فصرفت لفظة (سلاسل) لمناسبتها لفظة (اغلال)"(٢٠).

أقول: إنّ الضرورة لاترجع إلى تناسب الألفاظ، إذ المقصود بالضرورة هنا الضرورة الشعريّة، فالضرورة وتناسب الألفاظ علّتان لصرف الممنوع لا علّة واحدة؛ ولهذا فصل النحويّون بينهما، قال السيوطيّ(ت٩١١هـ): "يجوز صرف ما لا ينصرف لتناسب أو ضرورة، فالأوّل نحو: {وجئتك من سبإٍ بنبإ}(٢١) {سلاسلاً وأغلالاً}(٢٢) {وداً ولا سواعاً ولا يغوث ويعوق ونسراً}(٢٣)، والثاني: كقوله: (تبصر خليلي هل ترى من ظعائنٍ...)"(٢٤).

ففصل بين التناسب والضرورة، وهو الصحيح. على أنّ الشاهد القرآني من سورة الإنسان الذي ورد في كلام السيوطي المتقدم ساقه صاحب النحو الوسيط بقراءة حفص عن عاصم التي لا شاهد فيها، وإنّما الشاهد في قراءتي نافع(ت١٦٩هـ) والكسائيّ(ت١٨٩هـ)، ومن قراءة نافع قراءة تلميذه ورش(ت١٩٧هـ) التي رواها عنه، وهي مشتهرة في بلدان المغرب الإسلاميّ، وكذلك الشاهد الذي ساقه السيوطيّ من سورة نوح، فإن السيوطيّ كما في النصّ أعلاه كان قد نقله بالقراءة التي لاشاهد فيها، إنّما الشاهد في قراءة سليمان بن مهران الأعمش(ت١٤٨هـ) ، قال ابن الصائغ(ت٧٢٠هـ): "ويجوز أن يصرف ما لا يستحق الصرف للتناسب، كقراءة نافع والكسائيّ: {سلاسلاً} و {قواريراً}، وكقراءة الأعمش: {ولا يغوثاً ويعوقاً}، صرفهما ليناسبا: {وداً} و {سواعاً} و {نسراً}"(٢٥).

والحاصل: أنّ صاحب النحو الوسيط قد جعل الضرورة والتناسب علّة واحدة لصرف مالا ينصرف، في حين أنّهما علّتان كما مرّ بيانه.

٧/ النون ليست من علامات إعراب الاسم:

قال المصنّف: "علامات إعراب الاسم منها ما هو أصول، ومنها ما هو فروع، فالعلامات الأصول هي:

١- الضمّة للرفع، نحو: (نجح زيدٌ). ٢- الفتحة للنصب، نحو: (اكرمت زيداً). ٣- الكسرة للجر، نحو: (مررت بزيدٍ) ... أمّا العلامات الفروع التي تنوب عن العلامات الأصول فهي:

ثلاث علامات تنوب عن (الضمّة) وهي: الواو والالف والنون.

١- أربع علامات تنوب عن (الفتحة) وهي: الكسرة والألف والياء وحذف النون.

٢- علامتان تنوبان عن (الكسرة) وهما الفتحة والياء"(٢٦).

أقول: ذكر المصنّف في كلامه علامات إعراب الاسم؛ ولذلك لم يذكر الجزم لاختصاصه بالأفعال، وعندما تكلم عن العلامات الفروع جعل ثبوت النون وحذفها نائبين عن الضمّة والفتحة، وهما إنّما ينوبان في الأمثلة الخمسة، وهي ممّا خرج عن الأصل في إعراب الأفعال، وليْسَ في إعراب الأسماء.

الخطأ في تقرير القاعدة/ أخطاء في التعريفات:

١/ تعريف الكلام وتعريف المفيد:

اختار المصنّف تعريف ابن عقيل للكلام، فعرّفه بأنّه: **"اللفظ المفيد فائدةً يَحسُن السكوت عليها"**(٢٧)، وذكر أنّ هذا التعريف هو المصطلح المعوّل عليه عند النحاة، ثمّ عرّف المفيد بأنّه **"ما يكون له معنى يحسُن السكوت عليه"**(٢٨).

أقول: اختلف النحويّون في معنى (المفيد) الوارد في تعريف الكلام، أيشترط فيه أن تكون فائدته يحسن السكوت عليها أم لا؟، فمن اشترط هذا الشرط في (المفيد) لم يذكره في تعريف (الكلام)؛ إذ اشتراط الإفادة بهذا

المعنى مغنٍ عن اشتراطها في الكلام، وأمّا من لم يشترطها في معنى المفيد كابن الناظم(ت٦٨٦هـ) وابن عقيل، فقد ذكراها في تعريف الكلام، قال ابن الناظم: "الكلام عند النحويّين هو اللفظ الدالّ على معنى يحسن السكوت عليه، وهذا ما أراده بقوله: (مفيد كاستقم)، كأنّه قال: الكلام لفظ مفيد فائدة تامّة يصحّ الاكتفاء بها كالفائدة في(استقم)، فاكتفى عن تتميم الحد بالتمثيل"(٢٩)؛ وهذا يعني أنّه يرى أنّ تعريف والده للكلام بأنّه (لفظ مفيد) تعريف غير تام؛ ولذلك اعتذر عنه بأنّه استغنى عن تتميم الحد بالمثال.

ويظهر من هذا الكلام أنّ المفيد عنده على قسمين: قسم مفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها، وآخر مفيد فائدةً غير تامة، ولذلك اشترط في تعريف الكلام أن يكون مفيداً فائدة يحسن السكوت عليها، وممن ذهب إلى هذا ابن عقيل، فقال: "الكلام المصطلح عليه عند النحاة: عبارة عن اللفظ المفيد فائدةً يحسن السكوت عليها ... ومفيد أخرج المهمل، وفائدة يحسن السكوت عليها أخرج الكلمة وبعض الكلم، وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوت عليه نحو إن قام زيد"(٣٠).

وهذا الكلام ظاهر في جعله (المفيد) مخرجاً للمهمل فقط، وأما تقييد الفائدة بأنّها (يحسن السكوت عليها)، فهي عنده لإخراج الكلمة وبعض الكلم.

وفي قبال هذا قال ابن مالك(ت٦٧٢هـ): "الكلام عند النحويّين عبارة عن كل لفظ مفيد. والمراد بالمفيد: ما يفهم منه معنى يحسن السكوت عليه"(٣١)، وقال ابن هشام: "الكلام -في اصطلاح النحويّين- عبارة عمّا اجتمع فيه أمران: اللفظ، والإفادة... والمراد بالمفيد: ما دل على معنى يحسن السكوت عليه"(٣٢)، ويلحظ هنا أنّهما حيث عرفا المفيد بأنّه ما يحسن السكوت عليه لم يشترطا ذلك في تعريف الكلام، بل صرح ابن مالك أنّ **"في الاقتصار على**

(مفيد) كفاية"[٣٣]، ومنه يظهر أنّ اعتذار ولده عنه بأنّه استغنى عن تتميم الحد بالمثال اعتذار في غير محله، إذ التعريف عنده تام؛ فلا حاجة إلى تتميمه.

والحاصل: أنّ المصنّف حين اختار تعريف ابن عقيل للكلام لزمه أن لا يعرّف المفيد بأنّه ما يكون له معنى يحسُن السكوت عليه، فأمّا أنْ يشترط حسن السكوت عليه في تعريف الكلام كما صنع ابن الناظم وابن عقيل، أو يشترطه في تعريف المفيد كما صنع ابن مالك وابن هشام، والمصنّف اشترطه في التعريفين كليهما، وهذا من القيد المستدرك.

٢/ تعريف القول:

عرّف المصنّف (القول) بأنّه: **"كلّ لفظ نطق به الإنسان، سواء أكان مفرداً أم مركباً، وسواء كان تركيبه مفيداً أم غير مفيد"**[٣٤].

أقول: ليْسَ ما يميّز القول هو كونه صادراً عن الإنسان، بل الذي يميّزه هو دلالته على معنى، فذكر ابن هشام أنّ " المراد بالقول اللفظ الدالّ على معنى كرجل وفرس، بخلاف الخطّ مثلا، فإنّه وإن دلّ على معنى، لكنّه ليس بلفظ، وبخلاف المهمل، نحو (ديز) مقلوب (زيد)؛ فإنّه وإن كان لفظاً لكنّه لا يدلّ على معنى، فلا يسمّى شيء من ذلك ونحوه قول"[٣٥].

والفرق بين هذا التعريف وتعريف المصنّف يظهر فيما إذا نطق الإنسان بلفظ مهمل، فإنّ ما نطقه لا يعدّ قولاً على هذا التعريف، وهو الصحيح، ولكن يشمله تعريف القول الذي اختاره المصنّف آنفاً وإن كان لا يريده.

٣/ المعرف بالإضافة:

قال المصنّف: "المعّرف بالإضافة هو اسم نكرة أضيف إلى واحد من المعارف التي ذُكِرَت"[٣٦].

ويقصد المصنّف بقوله: (التي ذُكرت): الضمير والعلم والمعرّف بأل والمعرّف بالإشارة والاسم الموصول.

أقول: لا يشترط في المعرفة التي تكتسب النكرة التعريف عند إضافتها إليها أن تكون من الأقسام المذكورة فقط، بل تكتسب النكرة التعريف عندما تضاف إلى المعارف مطلقاً، ومنها الإضافة إلى المعرف بالإضافة أيضاً، كما في: "مفتاح دارِ زيدٍ"، فكلمة(مفتاح) اكتسبت التعريف بسبب إضافتها إلى المعرف بالإضافة، فتقييد التعريف بـ (التي ذكرت) تقييد في غير محله.

وقد وقع جماعة من النحويّين في هذا الوهم، منهم ابن هشام الأنصاريّ في قطر الندى، فقال: "والمضاف إلى واحد مما ذكر"(٣٧)، وقد حاول الفاكهي(ت٩٧٢هـ) أن يدفع الإشكال المتقدم عنه، فقال في بيان قوله: (ما ذُكر): "من الخمسة المتقدمة ولو بالواسطة"(٣٨)، وناقش الشّيخ ياسين العليميّ(ت١٠٦١هـ)هذا التوجيه في حاشيته، فقال: "قوله: (ولو بواسطة) فيه خفاء؛ لأنَّ قولك: (جاء غلام أبيك) ليْسَ الـ (غلام) مضافاً إلى الضمير بواسطة، وإنّما هو مضاف إلى المضاف إلى الضمير"(٣٩).

٤/ تعريف اسم الجنس:

قال المصنّف: "فضلاً عن ذلك أنّ مميز العدد من ثلاثة إلى عشرة إذا كان اسم جنس، وهو ما يُفَرَّقُ بينه وبين مفرده بالتاء غالباً كـ (شجر) و (تمر).."(٤٠).

أقول: ما جعله المصنّف تعريفاً لاسم الجنس، إنّما هو تعريف لاسم الجنس الجمعيّ، أمّا اسم الجنس، فهو "موضوع للفرد لا على التعيين كالأسد"(٤١)، قال الشريف الجرجانيّ(ت٨١٦هـ) في تعريفه: "ما وضع لأن يقع على شيء، وعلى ما أشبهه، كالرجل؛ فإنّه موضوع لكل فرد خارجي على سبيل البدل من غير اعتبار تعينه.

والفرق بين الجنس واسم الجنس: أنّ الجنس يطلق على القليل والكثير، كالماء؛ فإنه يطلق على القطرة والبحر، واسم الجنس لا يطلق على الكثير، بل

يطلق على واحد على سبيل البدل؛ كرجل، فعلى هذا كان كل جنس اسم جنس، بخلاف العكس"(٤٢)

فعلى هذا لا يصحّ تعريف اسم الجنس بأنّه ما يفرق بينه وبين مفرده .. إذ هو لا يكون إلا مفرداً، فلو قال المصنّف:(اسم الجنس الجمعي) لانتفى الإشكال، والمثالان اللذان ذكرهما(شجر)، و(تمر) هما مثالان لاسم الجنس الجمعي، وأما تقييد التفريق المذكور بين اسم الجنس الجمعي ومفرده بالغالبية كما عبر المصنّف، فهو تقييد صحيح، بخلاف من أطلق التعبير بأنه يفرق بينه وبين مفرده بالتاء إذ "ينقسم اسم الجنس الجمعي إلى ثلاثة أقسام: ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء، والتاء في مفرده كرطب ورطبة، وما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء، والتاء في الجمع ككمأة وكمء. وما يفرق بينه وبين مفرده بياء النسب، وهي في المفرد نحو: روم ورومي وزنج وزنجي"(٤٣).

٥/ تعريف اللقب:

عرف المصنّف اللقب بأنه **"علم يدلّ على ذات معيّنة مع الإشعار بوصف معيّن يشير إلى مدح أو ذم نحو (بسّام) (سفّاح) (زين العابدين) (الاعشى) أو جاء نسبة الى قبيلة أو بلده نحو (الكوفيّ) (البصريّ) (المصريّ)"**(٤٤).

أقول: إنّ النسب إلى مدينة أو قبيلة ليس معرفاً بذاته، وأما وقوعه نعتا للمعرفة فما يقع كذلك إنّما هو المعرف بأل منها، فيقال: جاء زيد البغداديّ، وأمّا المجرّد من أل التعريف فهو نكرة؛ ولذلك صحّ وقوعه نعتاً للنكرة، مثل: جاء رجل بغداديّ، وأمّا وقوع المنسوب إلى بعض المدن علماً على بعض الأشخاص فإنّما صار علماً بالغلبة، كالكلينيّ والبخاريّ والسيوطيّ؛ ولذلك لم تذكر كتب النحو القديمة في تعريف اللقب إلا دلالته على المدح أو الذم، وأما دخول المهنة والقبيلة فإنّما ذكر ذلك بعض المتأخرين كصاحب جامع الدروس العربيّة.

وقد مثّل الدكتور فاضل السامرائيّ للعَلَم بالغلبة بالطبريّ والبخاريّ، فقال: " قد يغلب المعرف بأل، أو المعرب بالإضافة على بعض المسمّين به، فيصير علماً له دون غيره، فإذا أطلق لم ينصرف الذهن إلى غيره...كالجاحظ، فإنه غلب على عمرو بن بحر دون غيره من الجحظة، والطبريّ فإنه غلب على محمد بن جرير دون غيره من أهل طبرية، والبخاريّ فإنّه غلب على محمد بن إسماعيل دون غيره وهكذا"(٤٥).

والحاصل أنّ النسبة بذاتها لا تدخل المنسوب في الأعلام، وإنّما دخلت بعض الأسماء المنسوبة في العلم بالغلبة لاشتهار أصحابها.

الخطأ في تقرير القاعدة/الشروط:

١/ شرط إعراب(ذو) بمعنى صاحب بالحروف:

ذكر المصنّف **"شروط إعراب الاسماء الستة بالحروف بدل الحركات"**(٤٦)، وذكر منها:

"٤-هناك شرط خاص بـ (ذو) بمعنى صاحب وهو أن تضاف إلى اسم ظاهر.."(٤٧).

أقول: هذا في الحقيقة ليْسَ شرطاً لإعرابها بالحروف بدل الحركات، بل هو شرط في صحة استعمالها في اللغة، فهي لا تضاف في الاستعمال الفصيح إلى غير الظاهر، لا أنّها تضاف إلى الظاهر وغيره ويشترط في إعرابها بالحروف أن تضاف إلى الظاهر كما توهم عبارة الكتاب.

٢/ شرط منع صرف الاسم الذي جاء على وزن أفعل ومؤنثه فعلاء:

قال المصنّف: "يمنع الاسم من الصرف للوصفية ومجيئه على وزن (أفعل) ومؤنثه (فعلاء) أو (فُعلى) بشرطين: الاول: ألاّ يكون مؤنثه بالتاء.."(٤٨).

أقول: إنّ اشتراط كون مؤنثه على وزن فعلاء أو فُعلى يغني عن هذا الشرط، بل هناك من اكتفى باشتراط ألا يكون مؤنثه بالتاء وجعله بديلا من اشتراط كون وزن مؤنثه فعلاء أو فُعلى؛ لأنّه شامل لهما ولغيرهما مما لا مؤنث

له، قال المرادي(ت٧٤٩هـ): "ويمنع الصرف أيضاً اجتماع الوصف الأصليّ ووزن أفعل بشرط أن يمنع من التأنيث بالتاء، وذلك يشمل ثلاثة أنواع:

أحدها: ما مؤنثه فعلاء نحو: أشهل وشهلاء.

والثاني: ما مؤنثه فُعلى نحو: أفضل وفُضلى.

والثالث: ما لا مؤنثة له نحو: أكمر -العظيم الكمرة"(٤٩).

فعدم مجيء مؤنثه بالتاء شامل للوزنين المذكورين ولغيرهما، وليْسَ شرطاً فيهما.

المطلب الثاني: مخالفة المصنّف لمبانيه:

هناك بعض المواضع في الكتاب محل الدراسة خالف فيها المصنّف مبانيه، بعض هذه المخالفات صدرت منه سهوا، وبعضها الآخر تعمد المصنّف مخالفة مبناه فيها؛ إذ كان الكتاب كتاباً تعليمياً، فأراد المصنّف فيه أن يجري على المبنى المشهور بين النحويّين، ولا يشير إلى مبناه الخاص، ويمكن التمثيل للقسم الأول- أي المخالفة غير المقصودة- بعدة أمثلة منها:

١/ دخول أل التعريف على كلمتي(كلّ) و(بعض):

قال المصنّف: " سميت بـ (افعال المقاربة) من باب تسَمية الكلّ باسم البعض"(٥٠).

وقال أيضاً: "لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال"(٥١).

وقال أيضاً: "والملاحظ انه لابدّ في بدل البعض من اتصاله بضمير يعود على المبدل منه ليربط البعض بكله"(٥٢).

أقول: ذهب المصنّف إلى عدم صحة استعمال (كلّ) و(بعض) "مقرونين بـ (أل) التعريف؛ إذ إنّ التعريف القرآني على حد استعماله لهاتين اللفظتين لم يستعملهما بالألف واللام، وهو أقوى الشواهد على قول العرب"(٥٣).

٢/ أداة التعريف:

قال المصنّف: "ومن علامات النكرة أنّها تقبل دخول لام التعريف"(٥٤).

أقول: تعبيره بـ (لام التعريف) إنّما يستقيم على القول بأنّ أداة التعريف هي اللام وحدها، في حين يرى المصنّف أنّ أداة التعريف هي الألف واللام بمجموعهما، قال: **"إنّ (ال) كلّها حرف تعريف لا (اللام) وحدها على الأصحّ وهمزتها همزة قطع وُصِلَتْ لكثرة الاستعمال على الأرجح"(٥٥).**

٣/ قال المصنّف: " إذا رفع الوصف ما بعده فله ثلاثة احوال:

١- وجوب الابتدائية ٢- وجوب الخبرية ٣- جواز الأمرين"(٥٦).

أقول: لكن في حالة كون الوصف خبراً جوازاً أو وجوباً يكون الوصف مرفوعاً بما بعده، لا أنّه رافع لما بعده، إلّا على قول الكوفيين، والمصنّف لا يرتضيه، إذ قال: " وهذا الرأي للكوفيين ورُدّ ايضاً بأنَّ العمل تأثير والمؤثرٌ أقوى من المؤثَّر فيه فيلزم أن يكون الشيء الواحد قوياً ضعيفاً من وجه واحد"(٥٧).

٤/ قال المصنّف: "يأتي العامل فعلاً اُشتق منه المصدر، كقوله تعالى: {وَكَلَّمَ اللّهُ مُوسَى تَكْلِيماً}(٥٨)"(٥٩).

أقول: هذا التعبير إنّما ينسجم مع رأي الكوفيين الذين يرون أنّ الفعل هو الأصل والمصدر مشتقٌّ منه، فعلى مبنى البصريين وجب أنْ يقولَ: (يأتي العامل فعلاً اُشْتُقَّ من المصدر)، أو ما يؤدي هذا المعنى، قال ابن هشام: "وعامله إمّا مصدر مثله، نحو: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾(٦٠)، أو ما اشْتُقَّ مِنْهُ: من فعل نحو: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾(٦١)، أو وصف، نحو: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾(٦٢)"(٦٣).

٥/ نفي وجود الفعل المبنيّ على الضمّ:

قال المصنّف: "الكسر والضمّ: وهاتان العلامتان ثقيلتان فلا تقعان في الفعل"(٦٤).

أقول: القول بعدم وجود مبنيّ على الضمّ هو رأي الكثير من النحويّين المتقدمين، وأبرزهم سيبويه(٦٥)، والمصنّف إنّما أخذه من ابن عقيل الذي قال: **"وعلم مما مثلنا به أنّ البناء على الكسر والضمّ لا يكون في الفعل، بل في الاسم والحرف"**(٦٦)، وهذا القول إنّما ينسجم مع القول بأن الفعل الماضي مبنيّ على الفتح مطلقاً، حتّى في حالة اتصال واو الجماعة به، غاية الأمر هو يضمّ في هذه الحال لمجانسة الواو، فإعراب: ضربوا حسب هذا المبنى هو "ضرب فعل ماضٍ مبنيّ على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة، والواو فاعل مبنيّ على السكون في محل رفع، وإنّما كانت حركة مناسبة؛ لأنَّ الواو لا يناسبها إلا ضمّ ما قبلها"(٦٧)، قال ابن آجروم(ت٧٢٣هـ): "فالماضي مفتوح أبداً"(٦٨).

وقال ابن هشام: "الماضي، وبناؤه على الفتح كضرب، وأما (ضربْت) ونحوه، فالسكون عارض أوجبه كراهتهم توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وكذلك ضمه (ضربُوا) عارضة لمناسبة الواو"(٦٩).

وقال الشيخ خالد الأزهريّ: "الفعل الماضي، مبنيّ باتفاق، وبناؤه على الفتح. للخفّة، ... وإنّما بني على حركة لمشابهته المضارع في الجملة، لوقوعه صفةً وصلةً وخبراً وحالاً وشرطاً, ولثقل الضمّ والكسر وثقل الفعل عدلوا إلى الفتح لخفته، وأمّا (ضربْت) ونحوه مما اتصل ضمير رفع متحرك بارز، فالسكون فيه عارض أوجبه كراهتهم أي: العرب توالي أربع متحركات، وهي أحرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل، فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأنَّ تاء الفاعل لشدّة اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء، وكذلك ضمّة الباء من (ضربْوا) عارضة لمناسبة الواو بإضافة المصدر إلى مفعوله، وحذف فاعله، والأصل لمناسبتها الواو"(٧٠).

والغريب من الدكتور شوقي ضيف تبنيه مذهب مشهور المتقدمّين على الرغم من أنّه كان ينادي بتيسير النحو!، فذكر أنّ الفعل الماضي مبنيّ على

الفتح، وأما إن دخل عليه ضمير وتغيرت حركته إلى السكون أو الضمّ، فهو حينئذ مبنيّ على فتح مقدر، وجعل بناءه على الضمّ أو السكون قولاً لبعض النحاة، مما يظهر منه عدم تبنيه هذا القول(٧١).

ولكنّ المصنّف كما هو حال مشهور المتأخرين، لا يتبنّى هذا المبنى، فإنّه يراه مبنيّاً على الضمّ إن اتصلت به واو الجماعة، فقال: "يبنى الفعل الماضي على الضمّ إذا أتصلت به (واو) الجماعة، كقوله تعالى: {فَقَدْ سَأَلُواْ مُوسَى}(٧٢)، فالفعل (سألوا): فعل ماضٍ مبنيّ على الضمّ لاتصاله بواو الجماعة، وواو الجماعة: ضمير متصل مبنيّ على السكون في محل رفع فاعل"(٧٣)، ويرى بعض الباحثين أنّ "هذا القول أصحّ؛ لأنَّ هذا لا يحتاج إلى تكلف، ولا يحتاج إلى تقدير(ضربوا). هكذا نطق العرب، ليْسَ هناك تقدير ولا شيء أصلاً، وما دار في فكرهم أنّ هناك فتحة في هذا السياق"(٧٤).

وقد أطلت الكلام في هذه المسألة لأنّها مخالفة للنحو المدرسيّ الذي تعوّدنا عليه. وعلى كل حال فالحاصل: أنّ المصنّف في نفيه وجود فعل مبنيّ على الضمّ قد سار على غير مذهبه اتباعاً لابن عقيل، فوقع في التهافت.

٦/ مرادفة ثـــــــمَّ لـ هناك:

قال المصنّف: "و(هناك) للمتوسط، و(هنالك) للبعيد، قال تعالى: {هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ}(٧٥). أمّا (ثَمّ) بفتح (الثاء) فيشار بها الى المكان البعيد، قال تعالى: {وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ}(٧٦)، أي: هناك"(٧٧).

أقول: ذهب ابن مالك صاحب الألفيَّة إلى أنّ "ليس للمشار إليه إلا رتبتان: قربى، وبعدى... والجمهور على أنّ له ثلاث مراتب: قربى، ووسطى، وبعدى، فيشار إلى من في القربى بما ليس فيه كاف ولا لام: كذا، وذي، وإلى من في الوسطى بما فيه الكاف وحدها نحو ذاك، وإلى من في البعدى بما فيه كاف ولام، نحو (ذلك)"(٧٨)، وعلى هذا فقد اختلف النحويّون في اسم الإشارة(هناك)، فمنهم من يراه للمكان المتوسط، ومنهم من يراه للبعيد،

والمصنّف في أوّل كلام تبنى الرأي الأوّل المشهور، وعندما بيّن معنى (ثَمَّ) ذكر أنّها للبعيد، ثم جعلها مرادفة لـ (هناك)، وهذا يعني أنَ (هناك) هي الأخرى للبعيد، فخالف آخر كلامه أوله! وكان عليه أن يفسر (ثَمّ) بـ (هنالك) لا (هناك).

/ زيادة اللام مبالغة في البعد:

ونظير هذا قول المصنّف: "وعليه فـ (كاف) الخطاب التي تلحق اسماء الاشارة تكون لغرض البعد وتُزاد قبلها (اللام) مبالغة في البعد"(٧٩).

أقول: وهذا مبنيّ أيضاً على مذهب ابن مالك الذي يرى أنَّ للمشار إليه رتبتين فقط، وأما من يرى أنّ له ثلاث رتب كما هو رأي المصنّف والمشهور، فالحرف الذي يجعل اسم الإشارة للبعيد إنّما هو اللام لا الكاف، إذ الكاف يجعله للمتوسط لا للبعيد على القول بتثليث مراتب الإشارة، وعندئذ لا تكون اللام للمبالغة في البعد كما ذكر المصنّف في النصّ أعلاه، بل هي المحقّقة للدلالة على البعد.

وأما القسم الثاني من مخالفات المصنّف لمبانيه، أي المسائل التي تعمد فيها المصنّف الجري على المبنى المشهور وإن خالف مبناه، فمن أمثلته:

١/ تنوين المقابلة:

ذكر المصنّف تنوين المقابلة تبعاً لمشهور النحاة، وبين أنّه **"الذي يلحق جمع المؤنث السالم. نحو (مسلماتٍ) فهذا التنوين يقابل (النون) في جمع المذكر السالم نحو (مسلمين)"**(٨٠).

أقول: ما ذكره المصنّف هنا مخالف لمبناه، فهو يرى أنّ "من الأولى أن يسمى التنوين الذي يلحق جمع المؤنث السالم بتنوين الصرف أو تنوين التمكين، وليس تنوين مقابلة"(٨١).

٢/ تنوين العوض في الأسماء المنقوصة:

وذكر المصنّف أنّ تنوين العوض قد يأتي عوضاً **"عن حرف، وهو اللاحق لنحو (غواشٍ وجوارٍ) رفعاً وجراً نحو (هؤلاء جوارٍ) و (مررت بجوارٍ)، فأصل (جوارٍ) (جواري) بالياء حذفت (الياء) وعوّض عنها بالتنوين"**(٨٢).

أقول: ما ذكره المصنّف هنا مخالف لمبناه أيضاً، فهو يرى "أنّ التنوين الذي يلحق الأسماء المنقوصة والمقصورة تنوين تمكين وليس تنوين عوض؛ لأن المحذوف من جوارٍ حذف تخفيفاً ولم يحذف كلياً فالكسرة دليل عليه"(٨٣).

٣/ عدم جواز مجيء صاحب الحال نكرة:

قال المصنّف: **"صاحب الحال يكون معرفة، ولا يأتي نكرة الا بمسوّغ من المسوّغات الاتية:"**(٨٤)، وذكر خمسة مسوغات لمجيء الحال نكرة، فيما يرى المصنّف في بعض أبحاثه أنّ هذه المسوغات "غير ضروريّة وغير ملزمة؛ ذلك أنّه لا إشكال في قولنا(جاء طالب متأخراً)، فتعرب (متأخراً) حالا من طالب وهو نكرة؛ لأنّ النصب هنا يدل على أنّ التأخر ليس صفة دائمة لدى الطالب، جاء في الكتاب: "وقد يجوز نصبه على نصب هذا رجل منطلقاً، وهو قول عيسى. وزعم الخليل أنّ هذا جائز ونصبه كنصبه في المعرفة، جعله حالاً ولم يجعله وصفاً. ومثل ذلك: مررت برجل قائماً. إذا جعلت الممرور به في حال قيام"(٨٥)"(٨٦).

المطلب الثالث: الأخطاء في الشواهد والأمثلة:

الخلط بين الشواهد والأمثلة:

قال المصنّف في مقدمة كتابه: **"أكثر الشواهد النحويّة التي جاءت في الألفيّة وشروحها قائمة على الضرب نحو: (ضربَ زيدٌ عمراً) و (زيدٌ مضروبٌ) و (زيدٌ ضاربٌ عمراً) و (ما مضروبٌ زيدٌ)...الخ، فاستُبدلت هذه الشواهد بشواهد من الكتاب العزيز تتوافق مع القاعدة النحويّة"**(٨٧).

أقول: الاستعمال الفصيح الذي جاء به القرآن الكريم للفعل استبدل هو جعل الشيء بدلاً، مثل قوله تعالى: {قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ}(٨٨)، فكان اللازم على المصنّف من الناحية اللغويّة أن يقول: فاستُبدلت بهذه الشواهد شواهد من الكتاب العزيز.

على أنّ الجمل القائمة على الضرب التي ذكرها المصنّف أعلاه ليْسَت شواهد بل أمثلة، فالمثال "يطلق على الجزئي الذي يذكر لإيضاح القاعدة وإيصاله إلى فهم المستفيد، كما يقال الفاعل كذا ومثاله زيد في ضرب زيد، وهو أعم من الشاهد وهو الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة... فإنّ كلما يصلح شاهداً يصلح مثالاً بدون العكس ... فإن كل شيء يصلح للإثبات يصلح للإيضاح بدون العكس .."(٨٩).

على أنَّ المصنّف وإنْ أكثر من الشواهد والأمثلة القرآنية، فهو قد استعمل أيضاً الأمثلة القائمة على الضرب في عدة مواضع من كتابه، كما في قوله: "ويُشترط في النهي عدم النقض بـ (إلاّ) فلو نُقِض النهي بـ (إلاّ) وجب رفع الفعل نحو (لاتضرب إلاّ زيداً فيغضبُ) برفع (يغضب)"(٩٠)، وقوله: "أن لايكون المصدر مصغراً، فلا يجوز (أعجبني ضُرَيْبُكَ زيداً)... أن لا يكون محدوداً، نحو (أعجبني ضربتك زيداً)"(٩١)، وقوله: "فقالوا: (زيد ضرّاب عبيدَه) و(زيد قتّالٌ أعداءَه)، كما قالوا: (زيد يضرب عبيده) و (زيد يقتل أعداءه)"(٩٢)، وقوله: "للجهل بالفاعل نحو (ضُرِبَ اللصُّ)"(٩٣)، وقوله: "يأتي معرّفاً بالألف واللام، فيكون الأكثر فيه الجر، نحو: (ضربتُ المقصرّ للعقوبةِ)، ويجوز نصبه نحو: (ضربت المقصر العقوبةَ)"(٩٤).

أخطاء في الشواهد:

الشاهد الأول:

قال المصنّف: **"اذا كان الحرف (من، أو عن) وجبت (نون) الوقاية قبل ياء المتكلم، كقول الشاعر:**

أيها السائل عنهم وعَنِي ❖ ❖ ❖ لستُ من قيسٍ ولا قيسُ مِنِي

بتخفيف نون (من) و (عن)"[٩٥].

أقول: الشاهد الذي أتى به المصنّف على خلاف القاعدة التي ذكرها، وإنّما يذكره النحويّون لبيان جواز حذف نون الوقاية للضرورة الشعرية، ففي شرح التصريح على التوضيح، وقد أشار المصنّف إليه في الهامش، قال الشيخ خالد الأزهريّ(ت٩٠٥هـ):" وإن خفضها حرف: فإن كان ذلك الحرف من، أو عن، وجبت النون قبل ياء المتكلم، محافظة على بقاء السكون؛ لأنَّه الأصل في البناء، إلّا في الضرورة، فلا تلحقها النون... كقوله: ﴿من المديد﴾

أيهـا السـائل عـنهم وعَنِـي ❖ ❖ ❖ لست من قيس ولا قيس مِنِي"[٩٦]

الشاهد الثاني:

قال المصنّف: "أن يكون المضاف اسم فاعل، والفاصل بين المضاف والمضاف إليه هو مفعول اسم الفاعل، كقوله تعالى: {فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ}[٩٧]، فـ (مخلف) اسم فاعل متعدٍ لاثنين وهو مضاف و (رسله) مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الأوّل و(وعده) مفعوله الثاني، ففصل به بين المضاف والمضاف إليه والأصل: (ولا تحسبَنَّ اللهَ مخلفَ رسلهِ وعدَه)"[٩٨].

أقول: كان ينبغي عليه أن يبين أنّ الشاهد إنّما هو قراءة من القراءات، وهذه القراءة هي ﴿ فَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخۡلِفَ وَعۡدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾ ، بكسر اللام من (رسلِه)، فضبط الشاهد في كتابه غير صحيح؛ إذ جاء المصنّف بالآية على قراءة حفص عن عاصم التي لا شاهد فيها.

الشاهد الثالث:

قال المصنّف: **"مَنْ: هي في اصل وضعها للعاقل كقوله تعالى: ﴿ فَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ ﴾ [٩٩]. وتستعمل لغير العاقل ايضاً كقوله تعالى: ﴿ وَمَنۡ**

أَضَلُّ مِمَّن يَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [100]. فعبّر عن الاصنام بـ(مَن) لتنزيلها منزلة العاقل"[101].

أقول: الاسم الموصول(مَن) في الآية الكريمة يقصد به من يدعو الأصنام، وليس الأصنام؛ فالاستشهاد بالآية الكريمة ليس في محله، إذ لا شاهد فيها على المراد.

الشاهد الرابع:

قال المصنّف: **"يُعدّى الفعل اللازم بالتضمين: وهو ان يُضمّن اللفظ معنى آخر فتؤدي الكلمة مؤدّى كلمتين كقوله تعالى: ﴿ لِوَاذٗاۚ فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ ﴾ [102]. أي: يُخرجون"**[103].

أقول: الشاهد الذي جاء به المصنّف على عكس المراد، فالفعل (خالف) في أصله متعد، وصار لازماً بالتضمين؛ ولذلك تعدى بحرف الجر، لا أنّه كان لازماً وصيّره التضمين متعدياً، وقد أشار المصنّف في الهامش إلى حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ، في حين أنّ استشهاد الصبّان بالآية الكريمة كان على عكس القاعدة، أي على جعل المتعدي لازماً، إذ قال الأشمونيّ ما نصّه: "خاتمة: يصير المتعدي لازماً أو في حكم اللازم بخمسة أشياء: الأوّل التضمين لمعنى لازم. والتضمين إشراب اللفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين نحو: {فليحذر الذين يخالفون عن أمره}[104]، أي يخرجون: {ولا تعد عيناك عنهم}[105]. أي تنب. {أذاعوا به}[106]. أي تحدثوا، {وأصلح لي في ذريتي}[107]. أي بارك لي.."[108].

الشاهد الخامس:

ومن الشواهد التي ذكرها المصنّف وفيها نظر قوله: **"هناك خلاف بين البصريين والكوفيين في مسألة اعتماد المبتدأ اذا جاء وصفاً على نفي أو استفهام. فالبصريون إلا الاخفش يرون أنّ هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلّا إذا**

اعتمد على نفي أو استفهام أمّا الكوفيون ومعهم الأخفش فلا يشترطون ذلك، فجائز عندهم القول: (قائم الزيدان) على أنّ (قائم) مبتدأ و (الزيدان) فاعل سدّ مسدّ الخبر، والملاحظ أنّ قول الشاعر:

خبير بنو لِهب فلاتك مُلغياً مقالة لهبيٍّ إذا الطيّر مرّت

جاء موافقاً لرؤيتهم، فـ (خبير) مبتدأ، وهو وصف ولم يُسبَق بنفي أو استفهام، و (بنو لهب) فاعل بـ (خبير) الصفة المشبهة سدّ مسدّ الخبر"[١٠٩].

أقول: اتبع المصنّف ابن مالك في الاستشهاد بهذا الشاهد، وهو محل نظر؛ لجواز كون الوصف وهو خبير خبراً مقدماً و بنو لهب، مبتدأ مؤخراً، وإنّما صحّ الإخبار به، أي: بـ خبير مع كونه مفرداً عن الجمع، وهو: بنو لهب؛ لأنّه أي: (خبير) على وزن (فعيل)، وفعيل على وزن المصدر كـ صهيل، والمصدر يخبَر به عن المفرد والمثّنى والجمع، فأعطي حكم ما هو على زنته، فهو على حد: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾[١١٠]"[١١١]

أخطاء في الأمثلة:

المثال الأول:

قال المصنّف: "والملاحظ أنّه إذا أُهملت (إنْ) المخففة لزمتها اللام الفارقة ... وهذه اللام قد تغني عنها قرينة لفظية بأنْ يكون الخبر منفياً، نحو (إنْ زيداً لنْ يَقُومَ)؛ لأنّ الخبر المنفي لا تدخل عليه لام الابتداء.."[١١٢].

أقول: الكلام في أنْ المخفّفة في حال إهمالها؛ فالتمثيل بـ (إنْ زيداً لن يقوم) غير مناسب؛ لأنّ (إنْ) المخففة عملت هنا، فالصحيح أن يكون المثال:(إنْ زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ)، برفع زيد، كما مثل به ابن هشام[١١٣] والأزهريّ[١١٤] والسيوطيّ[١١٥].

المثال الثاني:

قال المصنّف: "فإذا اقترنت (كي) باللام فهي المصدرية الناصبة... وتتعيّن الجارّة إذا جاءت قبل (اللام)، نحو (جئت لأقرأ). فـ (كي) حرف جرٍّ واللام تأكيد لها، و (أن) مضمرة بعدها، ولا يجوز أنْ تكون (كي) ناصبة؛ للفصل بينها وبين الفعل باللاّم"(١١٦).

أقول: يلحظ هنا أنّ المثال الذي ذكره المصنّف لمجيء (كي) قبل (اللام) هو مثال خالٍ من(كي)، والمثال الصحيح هو ما مثل به السيوطي(كي لأقرأ)، قال: "وتتعين الجارة إذا جاءت قبل اللام نحو (جئت كي لأقرأ)... وهذا التركيب، أي مجيء (كي) قبل اللام نادر، ومنه قول الطرمّاح: (كادوا بنصر تميم كي ليلحقهم..)"(١١٧).

المثال الثالث:

قال المصنّف: "كيفية إعراب نوعين من العَلَم عند اجتماعهما:

إذا اجتمع علمان لمسّمى واحد. فإنْ كانا مفردين جاز في إعرابهما أمران:

الأوّل: إضافة الأوّل إلى الثاني، نحو (هذا خالدُ تميمٍ)... ومثله أيضاً يقال: (عليُّ سعيدٍ) في نحو (غاب عليُّ سعيدٍ).

الثاني: جواز إتباع الثاني للأوّل في إعرابه على أنّه بدل من الأوّل، بدل كل من كل أو يعرب عطف بيان، أو توكيداً لفظيّاً بالمرادف، فهذه الإعرابات الثلاثة جائزة، وإعراب الثاني تابعاً للأوّل قويٌ لا تأويل فيه، فهو خير من الإعراب في الحالة الاولى، أصالة اعتبارهما متضايفين، وعلى هذا الوجه تقول: (هذا عليٌ سعيدٌ) فتكون كلمة (سعيد) مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة تبعاً للكلمة الأولى..."(١١٨).

أقول: عنون المصنّف البحث بـ (كيفية إعراب نوعين من العلم عند اجتماعهما)، والأمثلة التي ذكرها هي في تسمية شخص باسمين، مثل شخص يسمى بخالد وبسعيد، فهذه الأمثلة خارجة عن العنوان، وأما التأويل الذي أشار إليه المصنّف فإنّما ذكره النحاة في اجتماع الاسم واللقب، مثل:

(سعيد كرزٍ)، قال الرضيّ: " إنّ تأويل نحو: سعيد كرز، أن يقال: المراد بالمضاف الذات، وبالمضاف إليه: اللفظ،... فمعنى جاءني سعيد كرز: أي ملقّب هذا اللقب، ولا ينعكس التأويل، أي لا يقال إنّ الأوّل دالّ والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز: اسم هذا المسمّى، لأنّهم ينسبون إلى الأوّل ما لا يصحّ نسبته إلى الألفاظ نحو: ضربت سعيد كرز، وقال سعيد كرز.."[١١٩].

ذكر المصنّف في نواصب الفعل المضارع: **"(إذن): هي حرف جزاء وجواب، يقول الرجل: سأزورك فتقول (اذن أُحسنُ اليكَ)"**[١٢٠]. فجاء بالمثال رافعاً (أحسن)، وكان اللازم نصبها.

المطلب الرابع: الخطأ في شرح ألفيّة ابن مالك:

جعل المصنّف "من (ألفيّة ابن مالك) دليلاً في ترتيب المادّة العلميّة معتمداً في ذلك على كتاب (حاشية الخضريّ) مع بعض التفاوت من حيث التقديم والتأخير"[١٢١]، وقد أجاد الربط بين القاعدة والأبيات التي تبينها في الألفيّة في أكثر الأحيان، وإن كان الشرح في بعض المواضع لا يخلو من إشكال، ومن تلك المواضع المشكلة:

قول المصنّف: " وإلى النكرة والمعرفة بأنواعها أشار الناظم بقوله:

نكـــــرة قابـــــلُ أل مؤثّـــــرا أو واقــع موقــع مــا قــد ذُكــرا

وغـــيره معرفـــةٌ: كهـــم، وذي وهندَ وابني، والغلام، والذي"[١٢٢]

أقول: ذكر المصنّف قبل هذا أنّ المعارف سبعة، وسابعها هو النكرة المخصوصة في حالة النداء، وهذه لم يذكرها صاحب الألفيّة، بل قد أغفله أكثر النحويّين[١٢٣]، فالصحيح في شرح البيت قول ابن الناظم: "والمعرفة منحصرة بالاستقراء في سبعة أقسام، ستة نبّه عليها...وواحد أهمله المصنّف[١٢٤]، وهو المعرف بالنداء، نحو(يا رجل)"[١٢٥]، ولعل سبب عدم ذكره

في الألفيَّة هو الخلاف في عدِّه قسماً مستقلاً من المعارف، إذ "ذهب قوم إلى أنّ تعريفه بأل محذوفة وناب حرف النداء منابها، قال أبو حيان: وهو الذي صححه أصحابنا"(١٢٦).

وعليه فإنّ ابن مالك في الألفيَّة لم يشر إلى المعرفة بجميع أنواعها، بل أغفل قسماً ذكره المصنّف؛ فلا يصحّ قوله: "والى النكرة والمعرفة بأنواعها أشار الناظم".

معاني الباء:

قال المصنّف: "والملاحظ أنّ ناظم الألفيَّة لم يذكر أغلب معاني (الباء) فأشار إلى معانيها بقوله:

... والظرفية استبنْ بِبا ❖ ❖ ❖ و ((في)) وقد يبينان السببا

بالبا استعن، وعدِّ، عَوِّض، ألصق❖ ❖ ❖ومثل ((مَعْ)) و((من)) و((عَن)) بها انطِقِ"(١٢٧)

أقول: بل ذكر الناظم أغلبها. نعم أغفل ذكر (القسَم) و(التبعيض)، أمّا القَسَم فربّما لم يذكره لأنّه اكتفى بذكر الإلصاق، وباء القسم تفيد الإلصاق عندهم، قال السيوطي معلِّلاً كونها أصل حروف القسم: "لأنّها للإلصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به"(١٢٨). وأمّا (التبعيض)، فإنّه وإن كان معنى صحيحاً، وإليه ذهب صاحب الألفية في (التسهيل)، إلاّ أنّه ربّما لم يذكره في (الألفيّة) ولا في (الكافية الشافية) ولا في شرحها لأجل كونه مختلفاً فيه، حتّى قال أبو حيّان الأندلسيّ(ت٧٤٥هـ): "وكونها للتبعيض ينكره أكثر النحاة"(١٢٩)، وينبغي هنا أن أسجّل رداً على كلام أبي حيّان المتقدم، وهو: أنّ كلام النحاة لا قيمة له في قبال ما ورد عن الإمام الباقر عليه السلام أنّه قال: "فَعَرَفْنَا حِينَ قَالَ: {بِرُؤُوسِكُمْ}(١٣٠) أَنَّ الْمَسْحَ بِبَعْضِ الرَّأْسِ لِمَكَانِ الْبَاءِ"(١٣١).

والخلاصة: أنّ صاحب الألفيّة قد ذكر معظم معاني الباء، ولم يترك منها إلّا القليل؛ فلا تصحّ دعوى المصنّف أنّه قد ترك أكثرها.

أسماء الإشارة:

مر علينا آنفاً الخلاف في تثنية مراتب الإشارة أو تثليثها واختيار المصنّف مذهب جمهور النحويّين في التثليث، ولكنّه قال بعد ذلك: **"وإلى أسماء الاشارة اشار الناظم بقوله:**

بـــذا لمفـــرد مـــذكر أشـــر بذي وذه تي تا على الأنثى اقتصر
وذان تـــان للمثنـــى المرتفـــع وفي سـواه ذيـن تـين اذكـر تطـع
وبـــأولى أشـــر لجمـــع مطلقـــا والمـد أولى ولـدى البعـد انطقـا
بالكاف حرفا دون لام أو معه والـــلام إن قـــدمت هـــا ممتنعـــة
وبهنـــــا أو ههنـــــا أشـــــر إلى داني المكان وبه الكاف صلا"(١٣٢)

أقول: كان على المصنّف ألّا يستشهد بأبيات الألفيَّة في هذا الموضع لمخالفتها لمبناه، أو يبين أنّ رأيه يختلف عن رأي صاحب الألفيَّة، وكلامه خالٍ من أي إشارة إلى الخلاف، بل جعل أبيات الألفيّة موافقة لتقريره للقاعدة، علاوة على أنّ الأبيات التي ذكرها ينقصها البيت الذي يذكر الناظم فيه أسماء الإشارة التي تشير إلى البعيد، والبيت هو:

"في البعـد، أوبـثم فُـه، أوهُنّـا ❖❖ أو بهنالـــك انطقـــن، أوهنّـــا"

المطلب الخامس: أخطاء لغويّة ونحويّة وإملائيّة وطباعيّة:

١/ قال المصنّف: "علامات البناء أربعة هي: ١/السكون: وهي في البناء لأنّه اخفّ"(١٣٣).

أقول: سقطت كلمة (أصل)، إذ كون البناء أخف علّة لكونه الأصل في البناء، قال الشيخ خالد الأزهريّ(ت٩٠٥هـ): "إنّما كان الأصل في البناء السكون لخفّته واستصحاباً للأصل"(١٣٤)، وقال المراديّ: "الأصل في كل مبنيّ من الاسم والفعل والحرف، أن يبنى على السكون؛ لأنّه أخفّ فلا يعدل عنه

إلا لسبب؛ لأنّ الأصل عدم الحركة فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع فيعدل إلى الحركة"[١٣٥].

٢/ قال المصنّف: "اختصت(هل) بالتصديق، أمّا الهمزة فتكون للتصور والتصديق، وعلى هذا لا تأتي أم المعادلة مع (هل) بخلاف الهمزة، فلا تقول: (هل سعيد ناجح أم خالد؟)، بل(أسعيد ناجح أم خالد؟)"[١٣٦].

أقول: استعمل المصنّف التعبير الذي خطّأه آنفا، فقال: "اختلف النحاة في متعلق الظرف والجار والمجرور في نحو (زيد عندك) و (زيد في الدار) هل هو اسم أم فعل؟"[١٣٧].

٣/ قال المصنّف: "فاذا قلت: (الغزال اسرعُ من الذئب) لاتقصد بغزال واحد معين ولابذئب واحد"[١٣٨].

والصواب: لاتقصد بغزال واحداً معيناً ولا بذئب واحداً. للأن (واحداً) مفعول به؛ فحقّه النصب.

وأما الأخطاء الإملائية في الكتاب فهي كثيرة جداً، وربما يكون السبب في ذلك اعتماد المصنّف على الطبّاع في ضبط النص، وهو مالا ينبغي فعله، ومن تلك الأخطاء:

كتابة همزة كلمة اسم همزة قطع، كما في قوله: **"وهذه العلامة انفع العلامات للإسم"**[١٣٩]، وفي موضع آخر: **"إسم الفاعل كقوله تعالى.."**[١٤٠]، بل في موضع آخر وردت كلمة اسم بهمزة قطع مفتوحة، فقال: **"وفي الأسم نحو (مَنْ، وكمْ)"**[١٤١]، وفي موضع آخر وردت كلمة اسم ممدودة: **"فآسم (لا) لا يكون الا مظهراً"**[١٤٢].

وفي قبال هذا كتبت كلمة (الأسماء) في أكثر المواضع في الكتاب بهمزة وصل، بل إهمال همزة القطع كان هو السمة الغالبة في أكثر كلمات الكتاب التي تتضمنها!

وكذلك كتبت كلمة امرأة بهمزة قطع مفتوحة، فقد ورد: **"فتقول اذا أمرت أمرأةً. (قومي)"**[١٤٣]، وفي موضع آخر: **"والرفع نحو: لاغلام رجلٍ ولا امرأةَ او أمرأةً او امرأةٌ"**[١٤٤]، وفي موضع آخرا: **"البناء على الفتح نحو (لاغلامُ رجلٍ ولا أمرأةَ)"**[١٤٥]، وفي موضع آخر: **"النصب نحو (لارجلَ وأمرأةً في الدار)"**[١٤٦].

وكتبت كلمة شيء هكذا (شئ) في قوله:" فيلزم ان يكون الشئ الواحد قوياً ضعيفاً من وجه واحد"[١٤٧]، وفي موضع آخر:"والشئ يُحمَلُ عل نقيضه.."[١٤٨]، وفي موضع آخر: "وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه"[١٤٩]، وفي موضع آخر:" معرفة الشئ دون تعرض لمعرفة ما هو عليه"[١٥٠].

ومثلها كلمة مجيء التي كتبت(مجئ)، فقال: "والملاحظ انه يقل مجئ الباء زائدة"[١٥١]، وفي موضع آخر: "ومجئ خبرها فعلاً جامداً.."[١٥٢]، وفي موضع آخر: "والى مجئ صاحب الحال نكرة.."[١٥٣]، وموضع آخر: "لا يجوز مجئ الحال من المضاف اليه الا في حالتين"[١٥٤]، وفي موضع آخر: "يجوز مجئ واو الحال.." [١٥٥].

وفي موضع آخر: "فإسند (الفلاح) الى المؤمنين"[١٥٦].

وفي موضع آخر: "يُشترط في حذف حرف الجر هنا أمنُ اللبس فاذا حصل لبس فلا يجوز حذف حرف الجر نحو: (رغبت في أنْ تحظرَ) و (رغبت في أنك حاضرٌ)"[١٥٧]، فكتب تحضر الأولى بالظاء.

نتائج البحث:

- كان المصنّف ينقل عن المصادر المتقدمة وهي كتب كتبها علماء بينهم خلاف في بعض المسائل، فكان في بعض الأحيان ينقل قاعدةً أو تعريفاً من عالم، وينقل قاعدة أخرى عن عالم آخر، على الرغم من أنّ القاعدة الأولى تنافي القاعدة الثانية لاختلاف المباني.

- يحاول المصنّف أن ييسّر المادّة النحويّة فيأتي ببعض الأمثلة التي يراها أنسب بالقاعدة من الأمثلة الكلاسيكيّة، ولكنّ بعض ما جاء به من الأمثلة لا ينطبق على القاعدة محل الكلام، والظاهر أنّ شغف المصنّف بالتجديد في الأمثلة قد جرّ عليه هذا الخطأ.
- لم يفرّق المصنّف في مقدمة كتابه بين الشاهد والمثال، فعبّر عن الأمثلة بالشواهد.
- بعض الشواهد ساقها النحويّون للاستدلال على استثناء من بعض القواعد، ولكنّ المصنّف ساقها دليلاً على أصل القاعدة، فكان الشاهد لا يناسب ما سيق لأجله.
- هناك أخطاء إملائيّة ونحويّة في الكتاب، وربّما كان السبب في وقوع أكثرها هو أنّ المصنّف لم ينضّد كتابه بيده.

هوامش البحث

(١) النحو الوسيط: ٧٥/٢

(٢) المصدر نفسه: ٢٤/١

(٣) متن قطر الندى:٨

(٤) شرح قطر الندى، ابن هشام: ٩٢

(٥) النحو الوسيط:٢٧/١

(٦) ينظر: حاشية الخضري:٣٢/١

(٧) النحو الوسيط:٢٦/١

(٨) كافية ابن الحاجب:١٩٤، شرح الرضي على الكافية:٤٨٢/٤

(٩) شرح ابن عقيل:٢١/١

(١٠) سورة الإسراء:١

(١١) سورة البقرة:١٨٧

(١٢) النحو الوسيط:٦٤/٢ ويحتمل إرادة تضمين معنى (الضمّ) فلا يأتي والحال ذلك بمعنى مع.

(١٣) سورة الأنبياء:١٦

(١٤) سورة النساء:١٤٢

(١٥) النحو الوسيط:٢٨/٢

(١٦) شرح الآجرومية، الأسمري:٩٩

(١٧) تعجيل الندى بشرح قطر الندى:٢٣٠

(١٨) النحو المصفى:٤٥٥

(١٩) سورة الانسان:٤

(٢٠) النحو الوسيط:١١٤/٢

(٢١) سورة النمل:٢٢

(٢٢) سورة الإنسان:٤

(٢٣) سورة نوح: ٢٣

(٢٤) همع الهوامع:١٣١/١

(٢٥) اللمحة في شرح الملحة:٧٩٧-٧٩٨

(٢٦) النحو الوسيط:٣٣/١

(٢٧) المصدر نفسه:٢٣/١

(٢٨) المصدر والصفحة.

(٢٩) شرح ابن الناظم:٥

(٣٠) شرح ابن عقيل:١٤/١

(٣١) شرح الكافية الشافية:١٥٧/١

(٣٢) أوضح المسالك:٣٣/١

(٣٣) شرح الكافية الشافية:١٥٨/١

(٣٤) النحو الوسيط:٢٥/١

(٣٥) شرح شذور الذهب، ابن هشام:١٥

(٣٦) النحو الوسيط:٨٥/١

(٣٧) متن قطر الندى:٢٥

(٣٨) مجيب الندا إلى شرح قطر الندى:٢١١
(٣٩) حاشية يس على شرح قطر الندى:١٣٧/٢
(٤٠) النحو الوسيط:٤٨/٢
(٤١) كشاف اصطلاحات الفنون:١٢١٦/٢
(٤٢) كتاب التعريفات:٢٥
(٤٣) شرح التصريح على التوضيح:١٨/١
(٤٤) النحو الوسيط:٤١/١
(٤٥) معاني النحو:٨٥/١
(٤٦) النحو الوسيط: ١٠٦/١-١٠٩
(٤٧) المصدر نفسه:١٠٨/١
(٤٨) المصدر نفسه: ١٠٣/٢
(٤٩) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:١١١٩٣/٣
(٥٠) النحو الوسيط: ١٥٣/١
(٥١) المصدر نفسه: ١٤٦/٢
(٥٢) المصدر نفسه: ١٤٨/٢
(٥٣) النكرة والمعرفة في الجملة العربية:٨٩٩
(٥٤) النحو الوسيط: ٣٤/١
(٥٥) المصدر نفسه:٨٤/١
(٥٦) المصدر نفسه: ١٨٢/١
(٥٧) المصدر نفسه:١٨٥/١
(٥٨) سورة النساء:١٦٤
(٥٩) النحو الوسيط: ٢٨٣/١
(٦٠) سورة الإسراء:٦٣
(٦١) سورة النساء:١٦٤
(٦٢) سورة الصافات:١
(٦٣) أوضح المسالك:١٨٢/٢-١٨٣
(٦٤) النحو الوسيط:٣٢/١

(٦٥) قال سيبويه: "ولا ضَمَّ في الفعل..". كتاب سيبويه، باب مجاري أواخر الكلم من العربية:١/١٧

(٦٦) شرح ابن عقيل:١/٤١

(٦٧) شرح متن الآجرومية، الكفراوي:٨٥

(٦٨) متن الآجرومية، باب الأفعال:١٢، وينظر: شرح الآجرومية،العثيمين:١٥١،وينظر: الممتع في شرح الآجرومية:/٤٦ الهامش، وينظر: شرح الآجرومية،العيوني:٧٢

(٦٩) أوضح المسالك:١/٦١

(٧٠) شرح التصريح على التوضيح:١/٥٠

(٧١) ينظر: تجديد النحو:٢٠١

(٧٢) سورة النساء:١٥٣

(٧٣) النحو الوسيط:١/١١٣

(٧٤) شرح الآجرومية، العثيمين:١٥٢

(٧٥) سورة الاحزاب:١١

(٧٦) سورة الشعراء:٦٤

(٧٧) النحو الوسيط:١/٦٥

(٧٨) شرح ابن عقيل:١/١٣٥

(٧٩) النحو الوسيط:١/٦٧

(٨٠) المصدر نفسه:١/٢٧

(٨١) التنوين، أحكامه وأثره في المعنى، د. سعد حسن عليوي، مجلة كليّة التربية الأساسية/ جامعة بابل، ع٣، حزيران٢٠١٠م، ص٦

(٨٢) النحو الوسيط:١/٢٧

(٨٣)التنوين، أحكامه وأثره في المعنى: د. سعد حسن عليوي، مجلّة كليّة التربية الأساسيّة، جامعة بابل،ع٣،حزيران٢٠١٠م ص٦

(٨٤) النحو الوسيط:٢/٢٩

(٨٥) كتاب سيبويه:٢/١١٢

(٨٦) النكرة والمعرفة في الجملة العربية، د. سعد حسن عليوي، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، مج١٨ع٢٠١٠،٤م، ص٨٩٥

(٨٧) النحو الوسيط:١٩/١

(٨٨) سورة البقرة:٦١

(٨٩) كشاف اصطلاحات الفنون:١٤٤٧/٢(المثال).

(٩٠) النحو الوسيط:١٢٣/١

(٩١) المصدر نفسه:١٦١/١

(٩٢) المصدر نفسه:١٦٧/١

(٩٣) النحو الوسيط:٢٨٥/١

(٩٤) المصدر نفسه:٢٩٢/١

(٩٥) المصدر نفسه:٥٨/١

(٩٦) شرح التصريح على التوضيح:١٢٠/١

(٩٧) سورة إبراهيم:٤٧

(٩٨) النحو الوسيط:٩٥/٢

(٩٩) سورة هود:١١٢

(١٠٠) سورة الاحقاف:٥

(١٠١) النحو الوسيط:٧٢/١

(١٠٢) سورة النور:٦٣

(١٠٣) النحو الوسيط:١٢٥/١

(١٠٤) سورة النور:٦٣

(١٠٥) سورة الكهف: ٢٨

(١٠٦) سورة النساء:٨٣

(١٠٧) سورة الأحقاف: ١٥

(١٠٨) شرح الأشموني:٤٤٦/١

(١٠٩) النحو الوسيط: ١٨٢/١

(١١٠) سورة التحريم:٤

(١١١) شرح التصريح على التوضيح:١٩٤/١

(١١٢) النحو الوسيط: ٢٣٥/١-٢٣٦

(١١٣) ينظر: أوضح المسالك:٣٥٢/١

(١١٤) ينظر: شرح التصريح على التوضيح:٣٢٩/١، ٣٢٧

(١١٥) ينظر: همع الهوامع:٥١١/١

(١١٦) النحو الوسيط:١١٩/١

(١١٧) همع الهوامع:٣٧٠/٢

(١١٨) النحو الوسيط: ٤٣/١-٤٤

(١١٩) شرح الرضي على الكافية:٢٤٠/٢

(١٢٠) النحو الوسيط:١٢٠/١

(١٢١) المصدر نفسه:٣٥٢/١

(١٢٢) المصدر نفسه:٣٥/١

(١٢٣) ينظر: همع الهوامع:٢١٩/١

(١٢٤) أي صاحب الألفية.

(١٢٥) شرح ابن الناظم:٣٣

(١٢٦) همع الهوامع:٢٢٠/١، ومن الجدير بالذكر أنّ سيبويه إمام النحاة(ت١٨٠هـ) لم يذكر المعرف بالنداء ولا الأسماء الموصولة ضمن المعارف، فقال: "فالمعرفة خمسة أشياء الأسماء التي هي أعلام خاصة والمضاف إلى المعرفة، إذا لم ترد معنى التنوين، والألف واللام والأسماء المبهمة والإضمار". كتاب سيبويه:٥/٢.

(١٢٧) النحو الوسيط:٦٦/٢

(١٢٨) همع الهوامع:٤٧٧/٢

(١٢٩) البحر المحيط:١٩٠/٤

(١٣٠) سورة المائدة:٦

(١٣١) الكافي:٣٠/٣، كتاب الطهارة، باب مسح الرأس والقدمين، ح٤

(١٣٢) النحو الوسيط:٦٥/١

(١٣٣) المصدر نفسه:٢٣/١

(١٣٤) شرح التصريح على التوضيح:٥٤/١

(١٣٥) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:٣٠٧/١

(١٣٦) النحو الوسيط:٢٣٥/٢

(١٣٧) النحو الوسيط:١٨٥/١

(١٣٨) المصدر نفسه:٨٢/١

(١٣٩) المصدر نفسه:٢٨/١

(١٤٠) المصدر نفسه: ٢٤٨/١

(١٤١) المصدر نفسه:٣١/١

(١٤٢) المصدر نفسه: ٢٣٩/١

(١٤٣) المصدر نفسه:١٣٨/١

(١٤٤) المصدر نفسه:٢٤٤/١

(١٤٥) المصدر والصفحة.

(١٤٦) المصدر نفسه:٢٤٦

(١٤٧) المصدر نفسه:١٨٥/١

(١٤٨) المصدر نفسه:٢٣٩/١

(١٤٩) المصدر نفسه:٢٤١/١

(١٥٠) المصدر نفسه:٢٦٨/١

(١٥١) النحو الوسيط:٢٢١/١

(١٥٢) المصدر نفسه:٢٣٧/١

(١٥٣) المصدر نفسه:٣٠/٢

(١٥٤) المصدر والصفحة.

(١٥٥) المصدر نفسه:٣٦/٢

(١٥٦) المصدر نفسه:١/٢٨

(١٥٧) المصدر نفسه:١/١٥١

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- متن الآجرومية في علم العربية: ابن آجروم الصنهاجيّ(ت٧٢٣هـ)،مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده، مصر،١٣٤٣هـ
- أوضح المسالك إِلَى ألفيَّة ابن مالك: عبد الله بن هِشَامٍ الأَنْصَارِيّ(ت٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشَّيْخ مُحَمَّد البقاعيّ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- البحر المحيط: أبو حيّان الأندلسيّ(ت٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت،١٤٢٠ه
- تجديد النحو: د. شوقي ضيف: دار المعارف-القاهرة، ط٦-٢٠١٣هـ
- تعجيل الندى بشرح قطر الندى: عبد الله بن صالح الفوزان، دار ابن الجوزيّ، السعوديّة، ط٢-١٤٣١هـ
- كتاب التعريفات: الشريف الجرجانيّ(ت٨١٦هـ)، دار الكتب العلميّة بيروت، ط١-١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيَّة ابن مالك: حسن بن قاسم المراديّ (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان: دار الفكر العربيّ، ط١-١٤٢٨هـ ٢٠٠٨م.
- حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل: محمد بن مصطفى الخضريّ الشافعيّ(ت١٢٧٨ه)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعيّ، دار الفكر، بيروت، ط١-١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
- حاشية يس على شرح قطر الندى وبل الصدى: الشيخ يس العليميّ الحمصيّ(ت١٠٦١هـ)، تحقيق: كريم حبيب الكموليّ، المؤسسة اللبنانيّة للكتاب الأكاديميّ، لبنان، ط١-١٤٣٧هـ ٢٠١٦م.

- شرح الآجرومية: أ. د. سليمان بن عبد العزيز العيونيّ، أكاديميّة نحو، ١٤٣٦هـ
- شرح الآجرومية: الشيخ محمد بن صالح العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، ط١- ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.
- شرح ابن عقيل: ابن عقيل الهمدانيّ المصريّ(ت٧٦٩هـ)، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر،ط١٤- ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م.
- شرح الرضيّ على الكافية: رضيّ الدين الاستراباذيّ(ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق –طهران، ١٣٩٥هـ١٩٧٥م.
- شرح ابن الناظم على ألفيَّة ابن مالك: بدر الدين ابن مالك(ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١-١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
- شرح التصريح على التوضيح: الشَّيْخ خالد الأزهريّ(ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١- ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
- شرح شذور الذهب: ابن هِشَامٍ الأَنْصَارِيّ(ت٧٦١هـ)،تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سورية.
- شرح قطر الندى وبل الصدى: عبد الله بن هِشَامٍ الأَنْصَارِيّ(ت٧٦١هـ)، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، حققه وأتم هوامشه وشجره: عبد الجليل العطار البكريّ، دار زين العابدين، قم-إيران،١٤٣٤هـ ٢٠١٣م.
- شرح الكافية الشافية: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك(ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١- ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
- شرح متن الآجرومية: الشيخ حسين الكفراويّ(ت١٢٠٢هـ)، وزارة الشؤون الإسلاميّة، السعودية.
- متن قطر الندى: عبد الله بن هِشَامٍ الأَنْصَارِيّ(ت٧٦١هـ)، دار السلام، مصر،ط٥- ١٤٣٣هـ ٢٠١٢م.

- الكافي: الشيخ محمد بن يعقوب الكلينيّ(ت٣٢٩هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاريّ، دار الكتب الإسلاميّة، طهران، ط٣- ربيع١٣٦٧ ش.
- كافية ابن الحاجب: ابن الحاجب النحويّ(ت٦٤٦هـ)،مكتبة البشرى، كراتشي-باكستان،ط٢-١٤٣٢هـ ٢٠١١م.
- كتاب سِيْبَوَيْهِ: عمرو بن عثمان سِيْبَوَيْهِ(ت١٨٠هـ)،تحقيق: د. عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار الجيل، بيروت،ط١
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد بن علي التهانويّ (ت:بعد١١٥٨ه)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت،ط١-١٩٩٦م.
- اللمحة في شرح الملحة: ابن الصائغ(ت٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعديّ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، ط١-١٤٢٤ هـ ٢٠٠٤م.
- مجيب الندا إلى شرح قطر الندى: عبد الله بن أحمد الفاكهيّ(ت٩٧٢هـ)، تحقيق: د. مؤمن عمر محمد البدارين، الدار العثمانيّة للنشر، عمان-الأردن،ط١-١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
- معاني النحو: د. فاضل السامرائيّ، دار الفكر- الأردن، ط١-٢٠٠٠م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن هِشَامٍ الأَنْصَارِيّ(ت٧٦١هـ)، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة السيد شهاب الدين المرعشيّ النجفيّ، قم - إيران،١٤٠٤هـ
- الممتع في شرح الآجرومية: مالك بن سالم المهذريّ، مكتبة صنعاء الأثرية، صنعاء-اليمن،ط١-١٣٢٥هـ ٢٠٠٤م.
- النحو المصفى: مُحَمَّد عيد، مكتبة الشباب.
- النحو الوسيط: د. سعد حسن عليوي: مكتبة الصادق، بابل-العراق،ط١-١٤٣١هـ ٢٠١٠م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطيّ(ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

الأبحاث المنشورة:

- التنوين، أحكامه وأثره في المعنى: د. سعد حسن عليوي، مجلّة كليّة التربية الأساسيّة، جامعة بابل،ع٣،حزيران٢٠١٠م.
- النكرة والمعرفة في الجملة العربيّة: د. سعد حسن عليوي، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانيّة، مج١٨ع٢٠١٠،٤م.